الأمم المتحدة

DP/2014/18

Distr.: General
31 August 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

(٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج ٣

ثالثا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ٨

رابعا – تقرير التنمية البشرية ١٠

خامسا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ١١

سادسا – برنامج متطوعي الأمم المتحدة ١٣

سابعا – التقييم ١٥

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

220814 220814 14-58603 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تاسعا وعاشرا – بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ١٨

حادي عشر – التقييم ٢٢

ثاني عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٤

ثالث عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٥

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر – بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ٢٧

الجزء المشترك

خامس عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٢٩

سادس عشر – تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣١

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/9).

٣ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2014/19 وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢٣/٢٠١٤ على الجدول الزمني التالي للدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤: من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

٥ - أبرزت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أهمية عام ٢٠١٤ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إن المنظمة بصدد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في مقرها وشبكة مكاتبها الإقليمية والقطرية، وتجري مواءمة البرامج مع هذه الخطة، وتضطلع المنظمة بعملية تغيير تنظيمي هامة لكفالة ملاءمة البرنامج الإنمائي لأغراض تنفيذ الخطة وتناول التحديات الإنمائية للقرن ٢١.

٦ - وافتتحت ملاحظاتها بعرض بالفيديو للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى لبنان والأردن وهما يواجهان أزمة اللاجئين من سورية. وقدمت إحاطة لأعضاء المجلس بشأن أعمال البرنامج الإنمائي ذات الصلة بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وكذلك بشأن جهود الإنعاش المضطلع بها في الفلبين عقب الإعصار. وأبلغت أعضاء المجلس أيضا باستجابة البرنامج الإنمائي للحالة في العراق على ضوء تجدد الصراع وعدم الاستقرار، مؤكدة على أن دور البرنامج الإنمائي هو دعم التعافي من الأزمة وإرساء الأسس لاستقرار وتنمية طويلي الأجل.

٧ - وقالت إنه على الصعيد العالمي، يدعم البرنامج الإنمائي عملية تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا يزال يأمل في وضع أهداف للتنمية المستدامة يسهل بيانها وتكون عملية المنحى وقابلة للتحقيق ومحدودة عدداً. ويُشارك البرنامج الإنمائي مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بالمناخ الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي دعم البلدان والشركاء في اتخاذ خطوات جسورة لوضع استراتيجيات وإجراءات التخفيف والتكيف، ولا سيما من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٨ - وأبرزت مديرة البرنامج الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي في عمله لتعزيز وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقالت إن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بوضع استراتيجية جديدة للمنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ملتزم باستضافة ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - وانتقلت مديرة البرنامج إلى الحديث عن التقرير السنوي بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣ (DP/2014/11)، فأشارت إلى أن عمل البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣ جرى في ظل نمو غير متساوق ولا مساواة متزايدة. وإن المنظمة تواصل الدفع قدما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز النمو الشامل المراعي لمصلحة الفقراء. وعرض التقرير السنوي أداء البرنامج والنتائج المتحققة في السنة الأخيرة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وشمل للمرة الأولى الإبلاغ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد وضع التقرير السنوي بما يتوافق مع مجالات العمل الجديدة الثلاثة الواردة في الخطة الاستراتيجية، وهي: (أ) سُبل التنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز الحكم الديمقراطي الشامل والفعال؛ (ج) بناء المرونة. وأبرزت مديرة البرنامج النتائج المتحققة في عام ٢٠١٣ في إطار كل من هذه المجالات الثلاثة.

١٠ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة المنظمة، شددت مديرة البرنامج على أن الغرض منها هو كفالة تهيئة البرنامج الإنمائي لتنفيذ خطته الاستراتيجية بنجاح. وقد نفذ البرنامج الإنمائي بالفعل تحولات هامة في المقر صوب مراكز الخدمات الإقليمية، بهدف تعزيز الوجود الإقليمي والدنو من المكاتب القطرية. فأنشأ البرنامج مجموعتين جديدتين هما: مكتب السياسات ودعم البرامج، الذي يجمع بين السياسة والبرنامج في مكتب واحد، ووحدة مستقلة للاستجابة للأزمات. ويتيح التشكيل الجديد عرضا واضحا لكيفية ومكان أداء الخدمات مع الخضوع لمساءلة واضحة؛ وسينجم عن ذلك إتاحة مزيد من الفرص للتوحيد وتقليل الازدواج. وقالت مديرة البرنامج إنه مراعاة لأن التغيير ليس سهلا بالنسبة للموظفين، فقد صممت الإدارة إعادة الهيكلة بحيث تكفل الإنصاف والشفافية، مع إشراك مجلس الموظفين وإبقاء المجلس التنفيذي على علم على الوجه التام في هذا الشأن.

١١ - وأكدت مديرة البرنامج التزام المنظمة بالشفافية والمساءلة، كما يتجلى في إفصاحها العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وحصولها على المرتبة الأولى فيما يتعلق بالشفافية بين المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف في آخر مؤشر لشفافية المعونة.

١٢ - وشددت مديرة البرنامج على أن توافر ثقافة تعاون قوية في كامل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمر ضروري لكي يكون هذا الجهاز ملائما للوفاء بالغرض منه في عالم ما بعد عام ٢٠١٥. وينعكس التزام البرنامج الإنمائي بهذه الثقافة بشكل واضح في خطته الاستراتيجية الجديدة. وأشارت إلى جوانب التقدم الملحوظة المتحققة في مجال الإصلاح، مثل إنشاء إطار رصد وتقييم ''توحيد الأداء''، ومجموعة من الشروط الدنيا للبلدان التي ترغب في اعتماد نهج ''توحيد الأداء''، وتنفيذ تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة من جانب أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٣ - وفي معرض الإشارة إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/2014/11/Add.1 و Add.2)، شددت مديرة البرنامج على أن وحدة التفتيش المشتركة أكدت من جديد أن ثمة عملية اختيار وتعيين جريئة ودقيقة يجري القيام بها فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين، وشجعت منظمات الأمم المتحدة على إعداد شريحة متنوعة من أصحاب أرفع المواهب المتاحين لديها لإلحاقهم بوظائف المنسقين المقيمين.

١٤ - وأثنت الوفود جميعا على مديرة البرنامج لقيادتها وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما حققه من نتائج في عام ٢٠١٣ في مجالات عمله الثلاثة. وقالت الوفود إنها تعتبر التقرير السنوي مفيد وأن نهجه ابتكاري، وأعربت عن تقديرها لاستخدام ''بطاقة الأداء'' والربط بين الخطتين الاستراتيجيتين السابقة والحالية. ورحبت الوفود بما أولاه التقرير السنوي من اهتمام للجوانب الجنسانية، والتقدم المحرز في إقامة حكم ديمقراطي شامل وفعال، وبناء المرونة في الدول الهشة، وأثنت على البرنامج الإنمائي لأعماله في مجال الحد من أخطار الكوارث. وأعربت عن تقديرها لتقارير البرنامج الإنمائي بشأن أنشطته العالمية الواسعة النطاق وبشأن إسهامه في النتائج التي حققها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. غير أن بعض أعضاء المجلس ألقوا الضوء على صعوبة تحديد الإسهام الفعلي للمنظمة في بعض مجالات السياسة والميزانية. وأعربوا عن رغبتهم في معرفة المزيد عن التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي والدروس المستفادة، والكيفية التي ستواجه بها المنظمة تلك التحديات في البرامج المقبلة. واعترفوا بجهود البرنامج الإنمائي المبذولة لبناء وتحسين قدراته على الرصد والإبلاغ، وحثوه على الاستفادة من نتائج التقييمات الأخيرة.

١٥ - وذكرت الوفود أن رؤية المنظمة وعملها في مجالاتها الرئيسية الثلاثة لا غنى عنهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين من أجل جعل خطة التنمية الجديدة مختصرة وتحويلية، وترتكز على مبادئ التعاون الإنمائي الفعال، وتتسم بالمرونة للتكيف مع السياقات الوطنية والمحلية.وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي كذلك على الاستفادة من تجربته في الوقوف على آراء المواطنين من خلال الدراسات الاستقصائية المعنونة ''عالمي'' وإدراجها في المناقشات الإنمائية العالمية.

١٦ - وفي معرض الإشارة إلى التقدم المحرز على ضوء الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، أكدت الوفود على أن تعزيز التنسيق والتعاون شرط مسبق أساسي للأداء الفعال للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة. وأعربت عن دعمها القوي لعملية الاستعراض الهيكلي، التي تعتبرها خطوة ضرورية من أجل جعل البرنامج الإنمائي رائدا أقوى وأكثر فعالية ومستمرا على جبهة التنمية. بيد أنه بالنظر إلى الآثار المتعلقة بالموظفين، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على إبقاء الموظفين على علم في الوقت المناسب، وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة إشراك المجلس وإبقائه على علم خلال هذه العملية.

١٧ - وتكلم أحد الوفود باسم عدد من البلدان فأكد على أهمية أن يتخذ البرنامج الإنمائي من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات أساسا لعمله، مما ينيط بالبرنامج الإنمائي ولاية صريحة لإيلاء الأولوية للقضاء على الفقر بوصف ذلك هدفا رئيسيا له. وينبغي كذلك أن يعمل البرنامج الإنمائي على كفالة أن يكون التركيز على الفقر في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكررت الوفود القول بأنه ينبغي لأنشطة البرنامج الإنمائي أن تستند إلى الطلب وأن يتم تكييفها مع الظروف المحلية.

١٨ - وشجعت مجموعة البلدان ذاتها البرنامج الإنمائي على إيلاء أولوية عالية لتعزيز وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، حيث يتميز الغرض من هذا التعاون عن الغرض من التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب ويكون مكملا له. وأعربت هذه البلدان عن حرصها على أن تُعمم منظمات الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملها الإنمائي. ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة دعمه البشري والمالي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يمكن تنفيذ ولايته على نحو فعال.

١٩ - وشددت مجموعة وفود أخرى على أهمية الاحتفاظ بوجود عالمي للمنظمة في البلدان النامية، وأبرزت الحاجة المستمرة لوجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل وفي الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وواصلت عدة وفود إثارة القلق بشأن انخفاض

قاعدة الموارد العادية (الأساسية)، إذ أن هذه القاعدة ذات أهمية حاسمة بشكل خاص لأقل البلدان نموا والدول الجُزرية الصغيرة النامية، وحثت الدول الأعضاء على رفع مستوى مساهماتها. وأشار عدد من البلدان إلى المشهد الإنمائي الدولي الجديد الآخذ في الظهور بسرعة فشددت على الحاجة إلى أن يُنوِّع البرنامج الإنمائي من قاعدة تمويله.

٢٠ - وطلبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي أن يُعيد المجلس النظر في ممارسة عقد دورته السنوية في جنيف كل عامين، إذ أن انتقال الوفود من نيويورك إلى جنيف ينطوي على تكاليف لا داعي لها وليس له قيمة جوهرية مُضافة ويتعارض مع ممارسة سائر منظمات الأمم المتحدة التي تعقد جميع دوراتها السنوية في نيويورك.

٢١ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج للوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعمل على تحسين تقارير أدائه، وسيستفيد من تجربة بطاقة الأداء. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيجعل دائما من القضاء على الفقر أولويته العليا وأنه يعمل بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء على كفالة أن يحتل هذا الهدف مكانة بارزة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يأخذ مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مأخذ الجد، وأنه ملتزم، وفقا للمقرر ١/١٨ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وأشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي يتصدر دعم البلدان من أجل الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسيستفيد من الدروس المكتسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق ببواعث القلق بشأن الموارد الأساسية فقد أكدت على ضرورة مواصلة النقاش بشأن الكتلة الحرجة والتمويل المنظم. وإدراكا منها لطلب الوفود تعزيز نظام المنسقين المقيمين، أبلغت تلك الوفود أن البرنامج الإنمائي يُعيِّن مدير مركز تقييم المنسقين المقيمين عبر قنوات التعيين الرسمية. وأكدت أنه في حين تُمثل سمة القيادة إحدى القدرات الهامة الواجب توافرها في المنسق المقيم، فإنه لا بد أن يولي البرنامج الإنمائي أهمية أكبر للحنكة في مجال التنمية. ووجهت الشكر للوفود على دعمها القوي للاستعراض الهيكلي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الجهود المبذولة للدنو من المستويين الإقليمي والقطري، وأكدت لها أن الإدارة تُبقي الموظفين بصفة منتظمة على علم بالتقدم المحرز. وأكدت لأعضاء المجلس أنه، وفقا للمقرر ٢٨/٢٠١٣ بشأن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سيواصل البرنامج الإنمائي الاحتفاظ بوجود مادي في البلدان المتوسطة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل على أساس ترتيبات تمويل مناسبة.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٠ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣.

٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/2014/11/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2014/11/Add.2).

ثالثا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢٥ - أبلغت مديرة البرنامج المجلس، كجزء من بيانها الافتتاحي، أن البرنامج الإنمائي يُتابع التنفيذ الدقيق لخطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وكجزء من سعيه لزيادة فعالية البرامج، يقوم البرنامج الإنمائي بمواءمة جميع برامجه في أنحاء العالم مع رؤية الخطة الاستراتيجية الجديدة ومبادئها وبارامتراتها وطموحاتها المتعلقة بالأداء. وقالت إن الهدف من هذه المواءمة ليس فقط تحقيق برمجة مركزة الاهتمام وعالية الجودة تحقق نتائج أفضل بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ولكنها تهدف أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نهج منتظم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية في المستقبل.

٢٦ - وأضافت إن البرنامج الإنمائي قد قطع شوطا هاما في مواءمة برامجه العالمية والإقليمية، في حين تُركز مواءمته على الصعيد القطري على احترام الأولويات الوطنية والتزاماته القائمة. وإن استثمارات البرنامج الإنمائي وجهوده على المستوى القطري - بما في ذلك إصدار التوجيهات التقنية بشأن المواءمة، وإتمام الدراسات الاستقصائية للتقييم الذاتي، ووضع مجموعة لأدوات المواءمة - تُبشر بمشاركة رفيعة النوعية من جانب البرنامج الإنمائي في تخطيط البرامج القطرية وفي عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٧ - وقالت مديرة البرنامج إن الأداة الرئيسية لقياس أداء البرنامج الإنمائي وفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هي الإطار المتكامل للنتائج والموارد، وإن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بملء هذا الإطار بخطوط الأساس والمراحل السنوية والأهداف التي تتحقق خلال سنوات متعددة. وقالت إن هذا هو أول إطار متكامل يُبيِّن الصلة بين نتائج التنمية والنتائج الإدارية والصلة بين الموارد والنتائج. وبذلك فهو يدل على تصميم المنظمة على أن تُصبح أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة مع تحقيق رصد أفضل ومساءلة أكبر.

٢٨ - وأشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي سيواصل تحسين الإطار المتكامل، فوجهت الشكر إلى أعضاء المجلس وإلى فريق استعراض الأقران الخارجي لمشاركتهم البنَّاءة المستمرة. وأضافت أن البرنامج الإنمائي سيواصل ترشيد الإطار وملأه اعتمادا على المشاركة

والقدرات الإحصائية الوطنية، مع العمل في الوقت ذاته على تحسين قدراته على جمع البيانات والرصد القائم على الأدلة. وتابعت قائلة إنها ستتقاسم نتائج هذه الجهود التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مع المجلس في أول تقرير عن نتائج الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

٢٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم للمشاورات الوثيقة التي نظمها البرنامج الإنمائي معهم بصدد وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والإطار المتكامل للنتائج والموارد، الذي يعتبرونه تحسنا ملحوظا بالمقارنة بمشروع الإطار السابق ومعلما على طريق التحول في المنظمة. وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي الانتهاء من الإطار المتكامل لعرضه بشكل غير رسمي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥، مع تقديم ما يستجد من معلومات بشأن المواءمة بين التقارير القطرية المتعلقة بالنتائج، ويعقب ذلك مزيد من التهذيب لخطوط الأساس والأهداف بصورة محدودة مع تقدم التنفيذ.

٣٠ - وعموما، أعربت الوفود عن تقديرها للتركيز على الإدارة القائمة على النتائج والبرمجة القائمة على الأدلة في الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل، واعترفت على وجه الخصوص بالصلات بين النتائج المتحققة على الصعيدين العالمي والقطري، وإنتاج مؤشرات عالمية والجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال جمع وتحليل البيانات، مما سيُحسِّن بدرجة كبيرة من المساءلة عن النتائج وعملية اتخاذ القرار الداخلية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة الاستثمار في تهذيب المؤشرات وتحديدها كميا وفي بناء قدرات الرصد والإبلاغ، وبخاصة على مستوى المكاتب القطرية. ورحبت باستخدام مؤشرات مصنفة على أساس نوع الجنس، وقالت إنها ستمهد الطريق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كيما يستخدم البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس ويُسهم في فهم أفضل لأثر العمل المضطلع به من أجل المرأة. واقترحت الوفود إدخال تحسينات على الإطار التكميلي بما في ذلك تخفيض المؤشرات إلى عدد يمكن إدارته وتعزيز أساليب رصد النتائج الجنسانية. وشجعت البرنامج الإنمائي أيضا على تحديث نظرية وثائق التغيير على النحو المناسب.

٣١ - وشددت مجموعة من الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يولي أولوية لمسألة القضاء على الفقر في برامجه. وفي حين أشارت إلى أن الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل هما وثيقتان متطورتان أكدت على أهمية استخدام المؤشرات والنتائج المتفق عليها دوليا تمشيا مع أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقبلة بالقدر الممكن، والتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج لدى تقييم الأداء.

٣٢ - وردا على ذلك، أبرزت مديرة البرنامج الجهد الملموس المضطلع به من جانب البرنامج الإنمائي في وضع إطار النتائج والموارد وما يرتبط بذلك من تحليل للبيانات. وأفادت أن البرنامج الإنمائي حريص على تثبيت العملية المحيطة بوضع الإطار المتكامل في أقرب وقت ممكن والانتهاء منه في وقت مناسب لانعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥. بيد أنها لاحظت أن البرنامج سيواصل الملء بالبيانات وتهذيبها مع مرور الوقت. وأكدت للوفود أن مؤشرات البرنامج الإنمائي تعكس المعايير الدولية وأن مقاييسه للتقدم تستند إلى المعلومات الإحصائية المتاحة على المستوى الوطني. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل على مواءمة التقارير المتعلقة بالنتائج مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنمية، أشارت إلى تعاون البرنامج الإنمائي مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم ''ثورة البيانات'' المرتبطة بخطة التنمية الجديدة. وأكدت لأعضاء الصندوق، في الختام، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم الكامل لمجموعة البلدان السبعة الهشة فضلا عن خطة ''الاتفاق الجديد'' لتحقيق المرونة وبناء السلام.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١١ بشأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعا - تقرير التنمية البشرية

٣٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، قدَّم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

٣٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لاختيار موضوعي هشاشة الأوضاع والمرونة كموضوعين لعام ٢٠١٤ وطلبوا توضيحات بشأن كيفية اختيارهما. وأبدى وفدان انشغالهما بشأن المنهجية المستخدمة في حساب مؤشر التنمية البشرية ونصحا بأن يتشاور البرنامج الإنمائي مع الدول الأعضاء قبل نشر التغييرات المنهجية. وحثّا البرنامج الإنمائي على احترام النُظم السياسية الوطنية عند تحديث الإحصاءات، وأن يعود إلى الإحصاءات الوطنية حينما تلتزم المؤسسات الإحصائية الوطنية بالمبادئ وأفضل الممارسات التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأن من الأهمية البالغة أيضا أن يأخذ البرنامج الإنمائي في اعتباره تجارب البلدان النامية وأن يبنى عليها. وعموما، أكدت الوفود على أهمية الشفافية والتساوق في اتباع المنهجية واختيار البيانات. والتمست الوفود أيضا الوضوح بشأن الكيفية التي توضع

بها مؤشرات التنمية البشرية ومدى اختلافها عن مؤشرات النمو الأخرى. وأشار أحد الوفود إلى الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نموا فطلب وضع توصيات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

٣٦ - وردا على ذلك، أوضح مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن المكتب لا يجمع بيانات ولا مؤشرات من المؤسسات الوطنية ولكن من المؤسسات الدولية المكلَّفة بذلك في مجال معين. وأشار إلى أنه على الرغم من أن مؤشرات التنمية البشرية تُستمد من البيانات الرسمية، فهي غالبا ما تُستكمل بإحصاءات أخرى. وأوضح أن تقرير عام ٢٠١٣ يتضمن مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي على السواء. وفيما يتعلق بمسألة المجتمعات الشاملة، فنظرا لأن البيانات الأخيرة قد أظهرت أن المجتمعات المتماسكة أفضل أداءً من المجتمعات غير المتماسكة، يسعى التقرير إلى توضيح الشروط التي تجعل مجتمعا ما شاملا ومتجاوبا. وبالمثل، تُركز العملية التحليلية للتقرير على العوامل التي تجعل بعض البلدان، مثل أقل البلدان نموا، أكثر ضعفا وأقل قدرة على تحقيق مستويات أعلى من التنمية. وأشار في الختام إلى أن مواضيع التقرير يتم اختيارها بعد حوار ونقاش داخليين.

٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن التشاور بخصوص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٨ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وقدم الأمين التنفيذي المؤقت لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عرضا عاما لأنشطة الصندوق في عام ٢٠١٣ . وقدم مدير المجال البرنامجي لتمويل التنمية المحلية بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٣ (DP/2014/12)، بما في ذلك الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومذكرته المنهجية.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما حققه من نتائج ملموسة في أقل البلدان نموا. وأعربوا عن تقديرهم لعمله في إيجاد حلول تمويلية وبرنامجية مبتكرة في أماكن غالبا ما تغفلها المؤسسات الإنمائية الأخرى، وبخاصة استثماراته في التمويل الشامل وتمويل التنمية المحلية. وأبرزوا دوره الحاسم كجهة حاضنة، وكمستثمر مبكر ووسيط، يستخدم الولاية الاستثمارية المرنة المنوطة به لتكوين شراكات استثمارية وخلق فرص استثمارية يمكن للحكومات أو المؤسسات الأخرى، بدورها، التوسع فيها. وأضافوا أن هذه الجهود تساعد على تعزيز ملكية ومساءلة الحكومات المحلية والنهوض بأداء

الخدمات العامة، وتحسين سُبل كسب الرزق، وتعزيز سلاسل القيمة. وأكدوا على أهمية تقديم هذه الخدمات في بيئة مستقرة ومنظمة تنظيما جيدا. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى إجراء تقييمات ومراجعات لحسابات أنشطة الصندوق بصفة منتظمة وطلبوا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التشاور مع المجلس التنفيذي خلال العمليات الانتقالية لدى تعيين الأمين التنفيذي الجديد للصندوق.

٤٠ - وأعربت الوفود عن حرصها على أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاضطلاع بولايته الفريدة في الهيكل الدولي للمعونة، لا سيما في المناقشات المتعلقة بكيفية تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافوا أن المساهمات المتزايدة من كل من القطاعين العام والخاص هي دلالة على أن الإطار الاستراتيجي للصندوق وطرائق عمله على المسار الصحيح. وشددت مجموعة من البلدان على أنه رغم الآثار المتبقية من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، فقد أفضت المساهمات المقدمة للموارد الأساسية للصندوق إلى تحقيق نتائج ملموسة وفعالة من حيث التكلفة تُحسِّن من حياة كثير من الفقراء، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت إلى البلدان التي يُمكنها أن تزيد من مساهماتها في قاعدة الموارد الأساسية للصندوق أن تفعل ذلك، مما سيكفل استمرار أنشطته في جميع أقل البلدان نموا الأربعين. وشجعت أيضا الصندوق على تعزيز تعاونه مع القطاع الخاص والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

٤١ - وردا على ذلك، أكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن عملية تعيين الأمين التنفيذي الجديد جارية وسيتم الانتهاء منها قريبا.

٤٢ - وأشار مدير المجال البرنامجي لتمويل التنمية المحلية بالصندوق إلى نجاح برنامج التمويل البالغ الصغر في تعبئة الاستثمارات والمدخرات في البلدان الفقيرة والبلدان التي تمر بأزمات. وأضاف إن البرنامج يدعم عملية انتقال برامج التمويل البالغ الصغر الناجحة في البلدان النامية إلى بيئات أكثر تعرضا للمخاطر في البلدان التي تمر بأزمات ومرحلة ما بعد الأزمات. وإن هناك مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار التي سيواصل الصندوق استخدامها واستكشافها في مجالات مثل الطاقة النظيفة والطاقة من خارج الشبكة والأعمال التجارية الزراعية والتمويل المتعلق بالمناخ. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية العمل مع الشركاء على زيادة قاعدة موارده الأساسية وتعزيز كفاءته وفعاليته.

٤٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٢ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣.

سادسا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٤٤ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير مديرة البرنامج بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2014/13).ومرفقاته: النظرة الإحصائية العامة، والنظرة المالية العامة، والإطار الاستراتيجي والمصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عرضا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والتوجه الاستراتيجي والشراكات.

٤٥ - وأبدى أعضاء المجلس تأييدا قويا لعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد، مما يوفر للمنظمة ثقافة متينة قائمة على النتائج. وأفاد أعضاء المجلس أنهم يتوقعون مشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة على نحو تام في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقوم بتنقيح وتعزيز الخطة الاستراتيجية والمصفوفة أثناء تبلور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورحبوا بتعميم لغة العمل التطوعي في الوثائق العالمية الرئيسية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى خطة العمل لعام ٢٠١٥ التي كلفت الجمعية العامة بوضعها من أجل ”إدراج العمل التطوعي في مجال السلام والتنمية في العقد القادم وما بعده“.

٤٦ - وعموما، أعربت الوفود عن سرورها بشأن نطاق النتائج والأنشطة التي حققها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وتنوعها. وقالت إن الخطة والمصفوفة الجديدتين تمثلان صكين إرشاديين في العمل على تحقيق تساوق أكبر بين البرامج التطوعية الدولية وأولويات التعاون الإنمائي. وحثت الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إنشاء آلية رقابة قوية للخطة والمصفوفة لكفالة التنفيذ وفقا لمبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتشجيع مخططات العمل التطوعي على المستوى الوطني ووضع تشريعات وطنية بشأن العمل التطوعي، وشجعته على مواصلة تعزيز تعميم العمل التطوعي في الأطر الاستراتيجية لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك في البرامج المشتركة. وأعربت الوفود عن سرورها بشكل خاص بإدماج العمل التطوعي في نحو ٢٠ إطارا من أطر عمل الأمم المتحدة الإنمائية، وهو اتجاه أعربت عن أملها في أن يستمر في المستقبل.

٤٧ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تناول القضايا الإنمائية من خلال تشجيع العمل التطوعي يُعزز التعددية الثقافية، وبناء السلام وحفظ السلام، ويدعم الفهم الأفضل للشعوب في أنحاء العالم. وأعربوا عن سرورهم لمشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في القضايا ذات الصلة بالجنسين والإدماج الاجتماعي للشباب، ولاحظوا أن تدريب وإعداد المتطوعين يخلق صلة مباشرة بالمجتمع المدني. واعترفوا

بإسهام برنامج متطوعي الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب،إذ تأتي الأغلبية الكبيرة من متطوعي الأمم المتحدة من الجنوب العالمي. وشجعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة بناء قدرة المتطوعين الجدد واستكشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام المتطوعين وتدريبهم.

٤٨ - وأثنت الوفود على المنظمة لما تقوم به من أنشطة التقييم وأعربت عن تقديرها لانضمامها للشبكة العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي مبادرة شركاء التقييم ''EvalPartners''. وشجعت برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق شبكاته الإقليمية والوطنية للمعارف وتوثيق قربه من المجتمعات المحلية. وأكدت الوفود على أهمية تجميع المعارف والخبرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة وتعهدها، وأن يكون برنامج متطوعي الأمم المتحدة أداة لمنهجة الممارسات الحميدة في ميدان الكفاءة والفعالية بالمنظمة.

٤٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود بناء الشراكات التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وتوقيع مذكرات تفاهم مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات. غير أن أحد الوفود شدد على ضرورة أن تكون هناك بارامترات واضحة لتهتدي بها شراكات برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع القطاع الخاص من أجل منع المشروطيات وضمان احترام السيادة الوطنية. ورحب أعضاء المجلس بالزيادة في مساهمات المانحين المقدمة للأنشطة البرنامجية المباشرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بفضل نشر المزيد من متطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلا كاملا. ومع ذلك، فقد لاحظوا مع القلق أن المساهمات المقدمة لصندوق التبرعات الخاص قد هبطت إلى مستويات أدنى من مستوياتها في فترة السنتين السابقة. ودعوا البلدان التي هي في وضع يمكنها من زيادة دعمها المالي للصندوق إلى أن تفعل ذلك.

٥٠ - وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وإدارة الأمم المتحدة للدعم الميداني علاقات العمل الوثيقة التي تعود بالنفع المتبادل التي تربطها ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ولاحظت الإسهام الجوهري لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في مجالات عمل كل منها، وذلك غالبا ما يتم في ظروف صعبة ويُجسِّد فيها متطوعو الأمم المتحدة قيم الأمم المتحدة. وأبرزت تلك المنظمات الأعداد الكبيرة لمتطوعي الأمم المتحدة والأدوار الحاسمة التي يضطلعون بها فيها، وتعهدت باستمرار إسهامها في برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٥١ - وردا على ذلك، أكد المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لأعضاء المجلس أن الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمصفوفة الكاملة للنتائج والموارد يتفقان تماما مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وقال إنه فيما يتعلق بمسألتي إدارة المعارف والتقييم، يتمثل التحدي القائم في قياس الأثر المتباين الذي يُحدثه متطوعو الأمم المتحدة (المتواجدون في سائر منظمات الأمم المتحدة) دعما للأمم المتحدة. وأضاف إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ملتزم بتعزيز كفاءة قدرته على الرصد والتقييم لتحقيق نتائجه المنشودة بصورة أفضل. وشكر الوفود على تقديرها للطريقة التي يتطوع بها الشباب، ومشاركة المتطوعين للمجتمعات المحلية وتمكينها. وفيما يتعلق بصندوق التبرعات الخاص، أشار إلى أهمية توسيع نطاق ولايته بما يتيح التوسع في المشاريع التجريبية الناجحة وتكريرها - وذلك ما يتم بناء على طلب الشركاء. واختتم كلامه بالاعتراف بتعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة المتزايد مع الاقتصادات الناشئة وتعاونه الوثيق المستمر مع سائر منظمات الأمم المتحدة.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٣ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

سابعا - التقييم

٥٣ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي بشأن التقييم، لعام ٢٠١٣ (DP/2014/14). وقدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٣.

٥٤ - ورحب أعضاء المجلس بعمل مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٣ والدعم المقدم من البرنامج الإنمائي منذ إنشائه. وأثنى أعضاء المجلس على إدارة البرنامج الإنمائي لتعزيز ثقافة التقييم بالمنظمة من أجل تحسين الأداء البرنامجي. ورحبت الوفود بمبادرة مكتب التقييم المستقل الرامية إلى إنشاء الفريق الاستشاري المستقل المعني بالتقييم وشجعت أعضاء الفريق على التعاون مع مكتب التقييم المستقل ومع المجلس التنفيذي. وأثنت الوفود على المكتب لالتزامه بكفالة تحقيق أعلى معايير التقييم وعلى مدير المكتب لقيادته لذلك الجهد.

٥٥ - وأبرزت الوفود دور التقرير السنوي بشأن التقييم في مساعدة المجلس التنفيذي على التفكير في التوصيات الواردة فيه. وشجعت الوفود مكتب التقييم المستقل على إيراد فرع في نهاية التقارير المقبلة بشأن الدروس والتحديات. وأكدت الوفود على أهمية وجود مهمة للتقييم المستقل وضرورة توفير التمويل الكافي لضمان استقلاله، وأكدت على أهمية التقييمات الخارجية للمكتب. وأثنت الوفود على المكتب لنجاحه في كفالة الامتثال لأرفع معايير التقييم الدولية، وشجعته على تحسين شفافيته في الامتثال عن طريق تحسين نظام التتبع وتحسين نظام تصنيف التوصيات.

٥٦ - وأعربت الوفود عن سرورها لارتفاع عدد التقييمات اللامركزية التي أجرتها المكاتب القطرية في عام ٢٠١٣، وبخاصة في أفريقيا. غير أنها أعربت عن قلقها لنوعية هذه التقييمات، فأكدت على ضرورة دعم المكاتب القطرية من أجل بناء قدرات الرصد والتقييم الخاصة بالقائمين بالتقييم. وأشارت الوفود إلى ضرورة تناول قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات اللامركزية المقبلة، وفقا للمبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقالت إنها تتطلع إلى إجراء تقييم مفصل لتلك القضايا في استعراض عام ٢٠١٤ لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة التقييمات على المستوى القطري، طلبت الوفود آخر المستجدات بشأن استعراض تقييمات نتائج التنمية، وشجعت مكتب التقييم المستقل على النهوض بأساليبه لتحليل الكفاءة. وأعربت الوفود عن اتفاقها مع النهج المتبع في التقييمات وعن تطلعها لإجراء مزيد من التقييمات في المرحلة السابقة للانتهاء من البرامج القطرية. وأثنت على ما يُقدمه المكتب من دعم في مجال بناء قدرات التقييم الوطنية والإقليمية ورحبت بالتزامه بخفض معدل استجابات الإدارة المتأخرة للتقييمات اللامركزية. وشجعت الوفود الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع المكتب من أجل بناء قدرات التقييم القطرية للبرامج، وحثت المكتب والبرنامج الإنمائي على العمل مع الشركاء من أجل تبادل الممارسات ووضع استراتيجيات مشتركة.

٥٨ - ورحب أعضاء المجلس بتعليقات إدارة البرنامج الإنمائي على التقرير السنوي، ولكنهم رأوا أن تُركز التعليقات في المستقبل على مضمون التقرير. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الإدارة الرامية إلى تشجيع وضع استراتيجية أقوى للنشر القائم على التعلم من استنتاجات وتوصيات التقييم. غير أنهم طلبوا توضيحا بشأن ما تقوم به الإدارة لنشر تلك الاستراتيجية ورصدها. وشجعوا البرنامج الإنمائي على تحسين نوعية ردود إدارته وإيجاد ثقافة أقوى لاستخلاص الدروس من التقييم.

٥٩ - وأشار مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رده إلى أن المكتب يعمل من خلال المؤتمرات والفعاليات التي تتخلل المؤتمرات على بناء القدرات الوطنية. وقال إن المكتب يتعاون على نحو وثيق مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي من أجل كفالة تعاونها مع البلدان المستفيدة من البرنامج في بناء قدرات التقييم الوطنية ومحو الأمية التقييمية. وقال إن المكتب يتشارك مع مبادرة شركاء التقييم EvalPartners ومع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أيضا. وأكد للوفود أن التقارير السنوية المقبلة ستستفيد من تحسين التحليل التشخيصي. وفيما يتعلق بقياس الكفاءة والأثر، أكد على أهمية تحسين القدرة على الرصد،

وهي مسألة يمكن أن يُساعد في حسمها استعراض سياسات البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٤. وأشار إلى التعقدات التي تكتنف إجراء تقييمات لنتائج التنمية، فأكد على ضرورة استخدام نهج مبسط يعتمد على مصادر معلومات متعددة. وأشار في الختام إلى أن استفادة البرنامج الإنمائي من نتائج التقييم عالية جدا وفقا للمعايير الدولية، وهو يعمل على تحسين النوعية.

٦٠ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج الإنمائي يبذل قصارى جهده لتتبع التقييمات وأنه بصدد إطلاق قاعدة بيانات تفاعلية لنتائج التقييمات في خريف عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتمويل مهمة التقييم، قالت إن البرنامج الإنمائي ينتظر نتائج استعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية عام ٢٠١٤. وأن البرنامج قادر، اعتمادا على نجاح التقييمات في أفريقيا، على تعزيز تقييماته اللامركزية من خلال وضع قائمة أكبر للقائمين بالتقييم وتحسين الصلاحيات، وتعزيز القدرة على الرصد والتقييم.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٤ بشأن التقرير السنوي عن التقييم، لعام ٢٠١٣.

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٢ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرضت تمديد البرامج القطرية للأرجنتين، وأوغندا، والجزائر، ولبنان، وليبيا (DP/2014/15). وتناول المديرون الإقليميون لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتفصيل مشاريع البرامج القطرية وتمديداتها من المنظور الإقليمي لكل منها.

٦٣ - واستعرض المجلس التنفيذي ما مجموعه ستة مشاريع برامج قطرية من ثلاث مناطق هي: منطقة أفريقيا - أنغولا، وجزر القمر، وكينيا؛ ومنطقة الدول العربية - تونس والكويت؛ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لسنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين، وأوغندا، والجزائر، ولبنان، وليبيا لفترة سنة واحدة، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (DP/2014/15). ووافق المجلس على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لبوتسوانا، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووافق المجلس التنفيذي، على أساس استثنائي، على وثيقة البرنامج القطري لكينيا.

٦٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية، والتعليقات المبداة عليها بالنسبة لأنغولا (DP/DCP/AGO/3)، وجزر القمر (DP/DCP/COM/2)، ودولة الكويت (DP/DCP/KWT/2)، وتونس (DP/DCP/TUN/2)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/2).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا وعاشرا - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٦٦ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر لأعضاء المجلس لدعمهم وآرائهم المستمرين، مما اعتبره ضروريا من أجل تحقيق النتائج وجعل المنظمة صالحة لتحقيق الغرض منها ومهيأة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. وفي معرض الإشارة إلى استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٢٠ عاما، والذي سيتم الانتهاء منه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكد على التقدم الكبير الذي تحقق خلال العقدين الماضيين، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تأخذ في الاعتبار التوصيات المنبثقة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي تُشارك في تحديد أهداف التنمية المستدامة المقبلة في عام حاسم.

٦٧ - وشدد المدير التنفيذي على ضرورة تحقيق دعم عالمي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وألقى الضوء على استمرار التمييز والعنف والتقاليد الضارة التي تؤثر على النساء والمراهقات. وأشار إلى أن مما له أهمية حيوية، في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مناصرة حقوق الإنسان للنساء والفتيات وجميع الشباب بما يحفظ كرامتهم ويحقق رفاههم، وكذلك تحقيق أهداف التنمية في المستقبل. وأكد أيضا على أن حقوق الإنسان هي صميم الأساس الذي تقوم عليه التنمية وأن للأمم المتحدة دورا حاسما عليها أن تقوم به من أجل تحقيق فهم مشترك لهذا المبدأ.

٦٨ - وتطرق المدير التنفيذي للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣، فلاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحرز تقدما ملموسا في تحسين تركيزه الاستراتيجي وفعاليته البرنامجية والتشغيلية على السواء، كما هو وارد في التقرير. ثم عرض بعض النتائج البرنامجية والتشغيلية التي تحققت في عام ٢٠١٣ فقال إنه: في مجال صحة الأم، قدم صندوق الأمم المتحدة

للسكان الدعم إلى الجهود المبذولة من جانب ٣٨ بلدا لتعزيز القابلة، ووفر التدريب لأكثر من ٠٠٠ ١٠ قابلة تُقدم المساعدة إلى ١،٧٥ مليون ولادة سنويا. وأضاف إن استراتيجية الصندوق الجديدة لتنظيم الأسرة المعنونة ''خيارات لا مجازفات'' والتي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٣، قد مكَّنت ٩٥ بلدا من تحسين سُبل تحقيق تنظيم الأسرة الطوعي، وعززت من توافر وسائل منع الحمل واختيارها.

٦٩ - وأبرز المدير التنفيذي إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم خدمات متكاملة من خلال دوره القيادي وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال توحيد الإجراءات التي تؤثر بشكل مشترك على الصحة الجنسية والإنجابية، ونتائج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه. وشدد أيضا على أهمية تركيز الصندوق على الشباب، ووضع استراتيجية للمراهقين والشباب، فلاحظ أن ٧١ في المائة من البرامج القطرية التي أُعدت في عام ٢٠١٣ تشمل نواتج مستقلة بشأن الشباب. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، قال إن الصندوق قدم الدعم إلى ١٢٣ بلدا في اعتماد الاتفاقات الدولية ذات الصلة والقوانين والسياسات الوطنية، وقام ببناء القدرات في ٨٦ بلدا من أجل القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٠ - وتطرق كذلك إلى إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاستجابة الإنسانية في سياق ثلاث حالات طوارئ واسعة النطاق، بما فيها ١٠٥ برامج لإنقاذ الحياة في عام ٢٠١٣، وتدريب مقدمي الخدمات من أكثر من ٣٧ بلدا في حالات نزاع أو عُرضة للكوارث على مجموعة الخدمات الأولية التي تُمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وتقديم الدعم إلى نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس في ٢٧ بلدا. وأفاد أن الصندوق سيواصل إدماج عملية التأهب للكوارث والحد من خطر الكوارث في إطاره لنتائج التنمية من أجل كفالة استجابة أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها وقياسها بدرجة أكبر وتحقيق المرونة المستدامة في البلدان المُعرَّضة لأخطار كبيرة.

٧١ - وأشار المدير التنفيذي إلى طلب المجلس التنفيذي، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، أن يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان إطارا للتدخلات الإقليمية والعالمية، فأفاد أن هذه الوثيقة وأطرها المستقلة للنتائج والموارد هي حاليا آلية معدَّلة وذات تركيز استراتيجي أوضح، وتحقق سلاسل نتائج أقوى ومساءلة أكبر.

٧٢ - وفي معرض إبلاغه عن حالة الإيرادات المتأتية من المساهمات في الموارد العادية للصندوق والمصروفات منها، وجه الشكر إلى الدول الأعضاء لدعمها المستمر، وبخاصة بشأن المساهمات الأساسية، مما يُعد حاسما في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق ويتيح

للبلدان تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار إلى أن صندوق السكان قد شرع في سلسلة من الحوارات مع الدول الأعضاء بهدف تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته وتوسيع قاعدة المانحين.

٧٣ - وفيما يتعلق بموضوع الموارد البشرية، وجه المدير التنفيذي الانتباه إلى الجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية تتفق مع الخطة الاستراتيجية الجديدة ونموذج العمل، مما يشمل تنفيذ إدارة التغيير وتنمية مهارات القيادة، بهدف الحفاظ على مستويات ملائمة من الموظفين وتعزيز ثقافة المساءلة.

٧٤ - وشكرت الوفود المدير التنفيذي على بيانه وتقريره الشامل بشأن التقدم المحرز في السنة الأخيرة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وهنأته على اهتمامه الفائق بدعم صحة المرأة وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى تحوّل الاهتمام إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ذكرت عدة وفود أنها تُعوِّل على صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل كفالة أن تنعكس رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتركيزه على حقوق الإنسان، وكذلك الدروس المستفادة من استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، في خطة التنمية الجديدة.

٧٥ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإسهامه الفعال في الإسراع بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولجوانب التقدم المتحققة في إطار البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية؛ وأعربوا عن التزامهم المستمر بتمويل البرنامج، بالنظر إلى أهمية كفالة الإتاحة المستمرة للسلع الجيدة لإنقاذ الحياة، بما في ذلك وسائل منع الحمل. ووجه بعض الوفود الاهتمام إلى ضرورة تعزيز النظم الصحية كوسيلة لزيادة إتاحة سُبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، ودعت الصندوق إلى المشاركة في كفالة النظر في مسائل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية ضمن السياق الأشمل للسياسات الصحية.

٧٦ - وأثنت الوفود على الصندوق لإيلاء الأولوية لاحتياجات وحقوق أكبر جيل شباب في العالم، وأشارت إلى أن تيسير الحصول على التربية الجنسية وقرارات الشباب يمكن أن يُحدثا الفرق بين الرخاء والفقر. وفي معرض الإشارة إلى نتائج الخطة الاستراتيجية فيما يتصل بالمراهقات، حذَّر بعض الوفود الصندوق من تنفيذ هذا الهدف وفقا للقوانين الوطنية، وحثته على تحقيق التوازن بين التثقيف الشامل المناسب للأعمار وبرامج التعفف الجنسي التي تُركِّز على خطر النشاط الجنسي السابق للزواج.

٧٧ - وكررت عدة وفود من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإعراب عن قلقها إزاء النظام الجديد لتخصيص الموارد وفقا للخطة الاستراتيجية، وما له من آثار على تنفيذ جدول أعمال الصندوق، وناشدت المدير التنفيذي السماح بقدر أكبر من المرونة في الاستجابة لاحتياجات البلدان وأولوياتها.

٧٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل الصندوق في سياق حالات الطوارئ، ووافقوا على أن للصندوق دورا حيويا يتعين أن يقوم به في السياقات الإنسانية، وبخاصة بوصفه قائدا مشاركا لمجال العنف القائم على نوع الجنس من مجالات المسؤولية. وحثوا الصندوق على العمل في تعاون وثيق مع الشركاء على الصعيدين المركزي والإقليمي والصعيد الميداني والاستفادة من الدروس المكتسبة من الفلبين وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في متابعته لمشاركته القوية تمشيا مع التزاماته. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للدور القيادي الذي قام به الصندوق في تناول العنف القائم على نوع الجنس في مؤتمر القمة العالمي الأخير بهدف القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع وقالوا إنهم يتطلعون إلى متابعة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

٧٩ - وفيما يتعلق بموضوع الإطار الاستراتيجي للصندوق للتدخلات العالمية والإقليمية، أثنى أعضاء المجلس على الصندوق للمتابعة المستفيضة لمراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي. ورحبوا بتعزيز الصندوق للشفافية والمساءلة، وأكدوا للصندوق أنهم سيواصلون دعم جهوده في هذا المسعى. وفيما يتعلق بالمضي قدما، شجعوا الصندوق على توفير تحليل إضافي بشأن كيفية تحقيق النتائج، وتناول المخاطر، والاستفادة من الدروس المكتسبة كجزء من تقاريره المنتظمة. وأوصوا باستخدام أدوات توفر تقريرا مختصرا عن النتائج الرئيسية للمنظمة وتُبيِّن التقدم المحرز تحت كل نتيجة من إطار نتائج الخطة الاستراتيجية، وذلك من منظور المبادرات الإقليمية والعالمية المعنية. ورحبوا أيضا بإدماج التدخلات العالمية والإقليمية كفرع هام في التقارير السنوية المقبلة.

٨٠ - وشكر المدير التنفيذي، في رده، الوفود على البيانات التي أدلت بها واعترافها بزيادة كفاءة الصندوق، وأكد من جديد التزام الصندوق بإجراء الإصلاحات الإدارية التي شُرع فيها.

٨١ - وأعرب عن تقديره لثقة أعضاء المجلس في مواصلة الصندوق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ودعا الوفود إلى التقيد بالتزام مشترك بالمشاركة في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ولاحظ أن إعادة تأكيد المجتمع العالمي على القضايا المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، تُجبر الصندوق على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة جعل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في صميم خطة التنمية الجديدة.

٨٢ - وفيما يتعلق بنموذج عمل الخطة الاستراتيجية الجديدة ونظام تخصيص الموارد، أكد لأعضاء المجلس أن نموذج العمل دلالي وأن لكل بلد سياقا فريدا؛ وأن الصندوق سيتحلى بالمرونة لتفادي الإخلال بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكرر التزامه بالحد من الزواج المبكر وزيادة سُبل حصول المراهقين على خدمات الصحة الإنجابية كوسيلة لتحسين صحة الأم. وشدد أيضا على أهمية التربية الجنسية وأثرها على خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف القائم على نوع الجنس والوفيات النفاسية وأكد تصميم الصندوق على مواصلة العمل من أجل كفالة إتاحة الفرصة والمهارات للمراهقات البالغ عددهن ٦٠٠ مليون في العالم لفهم هويتهن ولأن يُقررن من يردن أن يكن في المستقبل حيث أن لديهن الإمكانات لتغيير العالم.

٨٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٩: تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٨٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٠: الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

حادي عشر - التقييم

٨٥ - قدمت مديرة مكتب التقييم التقرير السنوي بشأن التقييم لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/7)، وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة.

٨٦ - وأثنت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) في بيانها الافتتاحي، على المديرة المُعيَّنة مؤخرا لمكتب التقييم الجديد لما لها من خبرة قيِّمة، وشكرت أعضاء المجلس على ما قدموه من توجيه للصندوق في عمله بشأن تغيير ثقافة التقييم داخل المنظمة.

٨٧ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، في ردها، على أهمية التخطيط السليم ووضع الأهداف من أجل تحقيق دائرة مثمرة من الأداء المحسَّن وتنفيذ البرامج. وأشارت أيضا إلى الإطار المتكامل للموارد والنتائج الذي يُتيح الرصد الوثيق وفقا للغايات والمؤشرات الجديدة، ويتيح للصندوق أداة قوية لتتبع النتائج في الوقت الحقيقي على الصعيدين العالمي والقطري على السواء. وأشارت كذلك إلى أنه من أجل تحسين التقييم، يلتزم الصندوق بتبني الشفافية والانفتاح إزاء الفحص، باعتبار هذين من القيم الأساسية التي تُدخل التقييم في العمل اليومي للمنظمة.

٨٨ - وهنأت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم التقرير السنوي بشأن التقييم، وشددت على ما توليه من أهمية للنجاح في تنفيذ سياسة التقييم المنقحة، مشيرة إلى أنها تمثل منعطفا يُفضي إلى تعزيز القدرة على التقييم في جميع المنظمة. وأعربت الوفود عن سرورها لمعرفة أن مهمة التقييم في مسارها الصحيح، وقالت إنها تتطلع إلى تحقيق تعاون وثيق مع مكتب التقييم الجديد. وكررت الإعراب عن تقديرها لاستقلال هيكل مكتب التقييم عن الإدارة، وأن خطة التقييم الانتقالية المدرجة بميزانية السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تدل على زيادة الاستثمار في هذه المهمة.

٨٩ - وفيما يتعلق بمسألة جودة التقييم التي أثيرت في التقرير، أبدى أعضاء المجلس دعمهم الكامل لخطة الصندوق لتناول جودة التقييمات اللامركزية بوصفها أولوية، ورحبوا بمقترح الصندوق الداعي إلى تنفيذ آليات لضمان الجودة على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ وشجعوا الصندوق على وضع معايير إرشادية لمهمة التقييم به وفقا للمعايير الخارجية، والنظر في إجراء تحليل استخلاصي للتقييمات المواضيعية العالمية. وشجعت الوفود أيضا على إجراء تقييم خارجي للمكتب لمراعاة معايير الجودة الرفيعة وتعزيزها، عن طريق فريق استعراض خارجي.

٩٠ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، رحبت الوفود بالأولوية الممنوحة لبناء القدرات على الصعيد القطري، بالنظر إلى مستوى الاهتمام بهذه المسألة في التقرير. وعلى الرغم من الاعتراف بالتحديات التي تكتنف التأهيل المهني اللازم لخدمة تقييم مُكرَّسة، شجعت الوفود على وضع حوافز وإدماجها ضمن إدارة الأداء.

٩١ - وفيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية، رأت الوفود أن النهج الذي يتبعه الصندوق في إقامة الشراكات هو نهج إيجابي للغاية؛ وفي حين اعترفت بشُحَة الموارد المتاحة، فقد أوصت بزيادة التنسيق بشأن هذه المسألة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ ورحبت بموافاتها بمعلومات إضافية عن تقييم الصندوق لعملية التقييم المشتركة. وأكد بعض الوفود على ضرورة مناقشة استجابات الإدارة للتقييمات المشتركة في جميع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج المعنية.

٩٢ - ورحبت مديرة مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ردها، بالتوجيهات المقدمة للصندوق وأفادت أن الصندوق على استعداد لتقديم تقرير عن التقدم المحرز على ضوء السياسة وخطة عمل التقييم المدرجة بالميزانية في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتحسين القدرات والنوعية، بما في ذلك بناء القدرة الوطنية، أشارت إلى أن هذه المسألة مسألة مُعقدة تتطلب تأهيلا مهنيا عبر المنظمة، وستستفيد من الاتجاه نحو تحسين الإدارة القائمة على النتائج. وقالت إنها تتفق مع أعضاء المجلس في تقييمهم للتقييمات المشتركة،

وتتفق مع القول بأن الخبرة المكتسبة في هذا الصدد ستُعزز استخلاص الدروس عبر المنظمات المعنية، وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق سيتحين الفرص لمتابعة هذه الممارسة.

٩٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١١: التقرير السنوي بشأن التقييم، لعام ٢٠١٣.

ثاني عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩٤ - قدمت مديرة شُعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان خارطة الطريق من أجل تنقيح سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/CRP.2) وقدمت رد الإدارة.

٩٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لمقترح الصندوق الداعي إلى تنقيح سياسة الرقابة في الصندوق واستفسرت عما إذا كانت سائر منظمات الأمم المتحدة تتبع نهجا مماثلا.

٩٦ - وأفادت مديرة شُعبة خدمات الرقابة، في ردها، أن الصندوق لا علم له بما إذا كانت سائر منظمات الأمم المتحدة تستعرض سياستها المتعلقة بالرقابة، وأشارت إلى أن حاجة الصندوق إلى التغيير أكبر. ووجهت الشكر إلى أعضاء المجلس لدعمهم ودعت الوفود إلى دعم النهج المتخذ من أجل تحديث سياسة الرقابة.

٩٧ - وقدم مدير شُعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان النظام المالي والقواعد المالية المنقحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/9) وقدم رد الإدارة بشأنهما.

٩٨ - وأثنت الوفود على الصندوق لإنجاز تنقيح نظامه المالي وقواعده المالية، ولما بذله من جهود لتعميم التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأشارت إلى أثر ذلك الاستعراض على عمليات الصندوق في جوانب كثيرة؛ ولاحظت الوفود أيضا أن شُعبة الخدمات الإدارية تبذل قصاراها لأخذ التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الاعتبار.

٩٩ - وفي هذا الصدد، أوضحت الوفود أن الصندوق اتخذ خطوة هامة نحو زيادة تحسين إطاره التنظيمي. وأعربت عن تقديرها لجهود الصندوق الرامية إلى تحسين كفاءة العمليات وشفافيتها، وأفادت أن مراعاة المعايير الإدارية الرفيعة شرط مسبق للحصول على مساهمات يُعوَّل عليها من جميع المصادر.

١٠٠ - وأشار أعضاء المجلس إلى الشواغل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إلغاء مطلب الإبلاغ الشهري عن المصروفات النثرية، فأكدوا على ضرورة وضع أحكام ملائمة لتفادي إساءة استخدام الأموال. وبالإشارة إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أعربوا عن دعمهم لإضفاء مرونة جديدة تقضي بوضع المبالغ في صكوك استثمار أطول أجلا، في الظروف الاستثنائية، ما دام الصندوق لن يحتاج إلى استخدام موارد من ميزانيته العادية. وأثاروا أيضا مسألة ''الحسابات الخاصة''، وأكدوا على ضرورة إدماج هذه الخيارات الجديدة ضمن المبادئ التوجيهية المحاسبية بوصفها أساسية للوفاء بمعايير الشفافية.

١٠١ - وأعرب مدير شُعبة الخدمات الإدارية، في رده، عن اتفاقه مع ما يراه أعضاء المجلس بشأن ضرورة وضع أحكام ملائمة لتفادي أي إخلال بالضوابط الداخلية. وأكد كذلك للوفود أن السياسة التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٤، عقب إجراء استعراض داخلي شامل، تقضي بفرض ضوابط أكثر صرامة على عمليات المصروفات النثرية. وشدد على أهمية الضوابط الداخلية للصندوق، مشيرا إلى أنها تخضع لرصد دقيق من جانب مجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بمسألة الاستفادة من استثمار الأموال، أكد لأعضاء المجلس أن الصندوق قد وضع الضوابط والموازين اللازمة، وأنه لا يوجد استخدام للموارد الأساسية لأغراض غير أساسية، حيث يُحتفظ بهذه الموارد في حساب مستقل، مما يستبعد أي إمكانية للتداخل. وأشار إلى أن الصندوق ستتوافر لديه المبادئ التوجيهية المحاسبية اللازمة بما يكفل وجود شفافية كاملة فيما يتصل بالحسابات الخاصة.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠١٤: (أ) تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) النظام المالي والقواعد المالية المنقحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالث عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٤ - قدمت نائبة المدير (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عرضا استهلاليا لمشاريع وثائق البرامج القطرية الجديدة لأفغانستان، وأنغولا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وسيراليون، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكينيا؛ وتمديدات البرامج لأوغندا، وبوروندي، والجزائر، وغينيا - بيساو، ولبنان. وأبلغت المجلس التنفيذي أن جميع البرامج توضع تحت قيادة وطنية من خلال مشاورات مستفيضة داخل البلد مع أصحاب

المصلحة، وتستفيد من آلية معززة لضمان الجودة، بقيادة لجنة استعراض البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وألقت الضوء على الخطوات المتخذة من جانب الصندوق لمواءمة البرامج القطرية مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وكررت تأكيد التزام الصندوق القوي بتحقيق تنفيذ البرامج على أساس الأدلة.

١٠٥ - وعقب ذلك قدم كل من مدير المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومدير المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا؛ ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية؛ ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرنامج القطري لمنطقته.

١٠٦ - وأثنت عدة وفود على الصندوق لوضع مشاريع البرامج القطرية بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية، وأعربت عن تقديرها للاستفادة في وضع وثائق البرامج من الدروس المكتسبة من الدورات السابقة وأنها تمت مواءمتها مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم التقني القيِّم للغاية المقدم من جانب الصندوق، وتركيزه على الشباب، وما يقوم به من دور حاسم في تعزيز تنظيم الأسرة القائم على الحقوق، واهتمامه البالغ الأهمية بناسور الولادة، وإسهامه في تحليل ونشر بيانات عالية الجودة، وجهوده الرامية إلى الحد من العنف القائم على نوع الجنس. وكان من بين توصيات الوفود بشأن مختلف البرامج أن شجعت الصندوق على زيادة إشراك منظمات المجتمع المدني في بناء القدرات المحلية، واستهداف الشبان والشابات في برامجها؛ ونقل المسؤولية عن شراء السلع إلى الحكومات تدريجيا، والإسهام في بناء قدرة القطاع الصحي فيما يتعلق بعلاج ناسور الولادة؛ ومواصلة تعزيز نطاق الدعم المقدم إلى رعاية التوليد في حالات الطوارئ، وتعزيز القدرة على استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول وتطبيقات الصحة الالكترونية في التدخلات المتعلقة بها.

١٠٧ - ووجهت الوفود التالية الشكر للمجلس التنفيذي للنظر في برامجها وشكرت الصندوق على ما قدمه من دعم: أنغولا، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية فنزويلا - البوليفارية، وسيراليون، وكينيا.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية لأفغانستان، وأنغولا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وسيراليون، وكينيا؛ ووافق على تمديدات البرامج القطرية لأوغندا، وبوروندي، والجزائر، وغينيا - بيساو، ولبنان.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

١٠٩ - قدم المدير التنفيذي المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/OPS/2014/2 و Corr.1) ومرفقاته. وألقى المدير التنفيذي الضوء في بيانه على عمل المكتب مع شركائه في عام ٢٠١٣ ووضع خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وركز على الاستدامة ومحور التركيز، والامتياز، وبناء القدرات الوطنية. وأشار إلى التغيير الذي أدخل مؤخرا على إدارة المكتب، فقال إن المدير التنفيذي السابق ترك المنظمة وهي مستقرة ماليا، وذات ولاية واضحة وحرص على تبني الإصلاح والتغيير. وستتولى المديرة التنفيذية الجديدة، السيدة غريت فاريمو، مهام منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٤.

١١٠ - وعلى ضوء الأداء القوي المستمر للمكتب، أكد المدير التنفيذي المؤقت أن المكتب لديه القدرة والمسؤولية للاستثمار في تحسين الخدمات. وأضاف إن المنظمة ستظل مواكبة للتغيرات حيث تكيف نفسها مع البيئات المتغيرة، وتُحسِّن من نهجها إزاء نقل المعارف والقدرات بمساعدة البلدان النامية على ترتيب أنواع جديدة من الشراكات وإتاحة مصادر تمويل مبتكرة، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن المكتب ملتزم بأرفع معايير الأداء وقد مُنح عدة شهادات امتياز رفيعة في عام ٢٠١٣ في مجالات من قبيل إدارة المشاريع والشراء. وأضاف أن المكتب يُولي أولوية عالية لتعلم الموظفين، ويُركز على تعظيم موارده البشرية والمالية من أجل كفالة استخدام الموارد على نحو أرشد وأكفأ. وقال إن استدامة التغيير أمر أساسي، إلى جانب قدرة المنظمة على قياس ما تحققه من نتائج، لا سيما في مجال بناء القدرات الوطنية من خلال منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١١ - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأدائه القوي المستمر. واعترفوا بالزيادة المستمرة في أداء المكتب خلال فترة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠- ٢٠١٣، لا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأزمات. وأثنوا على المنظمة لفعاليتها ونجاحها التشغيليين في بناء القدرات الوطنية في ظروف صعبة. ولاحظوا أن عمل مكتب خدمات المشاريع يقوم بدور أساسي في إكمال عمل سائر منظمات الأمم المتحدة. وأشاروا إلى أن المكتب شهد نجاحا ملحوظا في تحقيق ثلاثة من الأهداف الرئيسية الأربعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وشجعوا المنظمة على أن تستكشف مع شركائها سُبل تحسين مواجهة التحديات المتبقية.

١١٢ - وأبرزت مجموعة من الوفود ما تمثله الإدارة الفعالة للمخاطر من أهمية لما يقوم به المكتب من تنفيذ على الصعيد القطري، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع المكتب وسائر منظمات الأمم المتحدة في وضع نهج مشترك ومبادئ توجيهية مشتركة لإجراء تقييمات مشتركة للمخاطر، ولإدارة المخاطر ورصد المخاطر. وقالت هذه الوفود إن الالتزام بإجراء تقييمات مشتركة للمخاطر المقتضى في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لوضع إطار مشترك.

١١٣ - ورحبت الوفود بالدور القيادي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توجيه الشراء المشترك وشجعت منظمات الأمم المتحدة على تعزيز تعاونها مع المكتب ومواصلة الاستفادة من خدمات الشراء التي يُقدمها المكتب. واعترفت هذه الوفود بسجل المكتب القوي فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية والشفافية ونجاحاته في إقامة هياكل أساسية مستدامة، وفي إدارة الشراء والمشاريع، فضلا عن جهوده الرامية إلى العمل من خلال النُظم الوطنية من أجل بناء القدرات. وأثنت هذه الوفود على المكتب لما حصل عليه من جوائز امتياز في عام ٢٠١٣ ولاحتفاظه بسلامته المالية، ووضوح ولايته وخطوط مساءلته. وأعربت الوفود عن سرورها لوضع المكتب مؤشرا للاستدامة واقتراحه أن تُنشئ المنظمة مهمة تقييم مؤسسية صغيرة مسؤولة مباشرة أمام المدير التنفيذي. فمن شأن هذه المهمة أن تُحسِّن إدارة المعارف وتُعزز الإدارة القائمة على النتائج. وشجعت تلك الوفود المكتب على تعزيز جهوده في مجال الرصد والإبلاغ والتقييم.

١١٤ - وشكر المدير التنفيذي المؤقت، في رده، الوفود على التزامها ودعمها المالي المستمرين، وأكد لها أن المكتب سيواصل التركيز على مجالات نجاحه مع العمل في نفس الوقت على تحسين أنشطته لبناء القدرات الوطنية. وأكد لأعضاء المجلس أن المكتب يُولي أهمية كبيرة لمهمة التقييم بالمنظمة، ووضع أدوات لتتبع أنشطة التنفيذ التي يقوم بها واستخلاص الدروس منها، وأنه يُركز جهوده على ضمان الجودة والاستدامة تقليلا للمخاطرة إلى أدنى حد. وفيما يتعلق بالشراء المشترك، قال إن المكتب يتمتع بوضع ملائم لأن يقوم بدور أكبر، وأنه يتصدر الجهود التي تُبذل على مستوى السياسات والمبادئ لمساعدة منظمات الأمم المتحدة على أن يكون أداؤها أفضل بكثير. بيد أن النسبة المئوية للدعم المقدم من المكتب إلى منظمات الأمم المتحدة في مجال الشراء لا تزال منخفضة نسبيا، فمعظم دعمه المقدم في مجال الشراء يتجه إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. ولكن المكتب على استعداد لزيادة ذلك الحجم بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

خامس عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١١٦ – قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣ لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2014/16، والمرفقات). وقدم مدير شُعبة خدمات الرقابة، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير الصندوق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣ التي اضطلعت بها شُعبة خدمات الرقابة (DP/FPA/2014/6 و DP/FPA/2014/6/Add.1، والمرفقات). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٣ بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2014/3). وأدلت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة، ونائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والقائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على التوالي، ببيانات وتبعتها ردود من الإدارة.

١١٧ – وأثنى أعضاء المجلس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقاريرها السنوية، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته جميع المنظمات الثلاث في معالجة القضايا الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات وفي الخطوات المتخذة لمعالجة جوانب الضعف في المجالات ذات الأولوية العالية. وأعربوا عن تقديرهم لإدراج المعلومات ذات الصلة بالخسائر المالية الناجمة عن الغش، وشجعوا المنظمات الثلاث جميعها بقوة على أن توفر أيضا معلومات عن المبالغ المستردة.

١١٨ – وقالت الوفود إنها تُرحب باعتماد موارد بشرية إضافية لمراجعة الحسابات والتحقيقات للمنظمات الثلاث، واستفسرت عما إذا كانت المنظمات تعتبر أن لديها موارد كافية للوفاء بولاياتها في هذا المجال. وشددت على ضرورة وجود ضوابط رقابية فعالة في المكاتب الإقليمية والقطرية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لكفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة. وفيما يتعلق بالتحقيقات، طلبت الوفود توضيحا بشأن أسباب إقفال قضايا معينة بعد إجراء تقييم أولي.

١١٩– وأكدت الوفود على أهمية إدارة المخاطر وأعربت عن تطلعها إلى زيادة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وممارستها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، وقالوا إنهم يرحبون بموافاتهم بمعلومات إضافية عن آليات المساءلة والرقابة في الهيكل الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من أن عدد قضايا الغش المتصلة بالشراء لا يزال يمثل مجالا للقلق، شجعت الدول الأعضاء البرنامج الإنمائي على مواصلة جهده في فحص أنماط إدعاء الغش على الصعيدين القطري والإقليمي والنظر في تخصيص الموارد لمراجعة الحسابات والتحقيقات استنادا إلى تقييمه للمخاطر إذا اقتضت الحاجة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢١ - اعترفت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنشاء المكتب الجديد لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، واعتبرته عنصرا ذا أهمية في الهيكل الشامل للرقابة الداخلية والخارجية. وأعربت تلك الوفود عن اهتمامها بمعرفة الكيفية التي سيُدير بها صندوق السكان عمليات المنظمة التي تُقدر بأنها تنطوي على مخاطر عالية فيما يتعلق بمراجعة الحسابات ويتولى تنفيذ سياسة إدارة الجرد، وكذلك بالنظر إلى أهميتها للبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢٢ - رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات، ورحبت بالتحسن المطرد في عدد مراجعات حسابات المشاريع غير المشفوعة بتحفظات، وكذلك نسبة مراجعات حسابات المشاريع التي حصلت على تقدير مرضٍ. وأشارت الوفود إلى التدابير الإضافية التي اتخذها الإدارة من أجل تعزيز نظام الضوابط الداخلية، فرحبت أيضا بعدم وجود مراجعات حسابات غير مُرضية في عام ٢٠١٣.

١٢٣ - وردا على ذلك، أشارت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن توصيات مراجعة الحسابات قد انخفضت من ٢٢ توصية إلى ثمان توصيات وسيتم إقفال القضايا المتبقية بنهاية عام ٢٠١٤. وأفادت أن الاستعراض الهيكلي للبرنامج الإنمائي يتيح أداة مُحسَّنة لإدارة المشاريع من المراكز الإقليمية، وبالتالي يزيد من المواءمة الفنية والمساءلة عموما. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، قالت إن قيام البرنامج الإنمائي بتجميع الخدمات وزيادة الاهتمام الموجه لاعتماد الموظفين الماليين يُتوقع أن يحقق نهوضا بهذه المهمة عموما. وقالت إن البرنامج الإنمائي ينوه أيضا إلى توافر موارد كافية لمهمته المتعلقة بالتحقيقات، شريطة أن يظل الاتجاه في عدد القضايا كما هو.

١٢٤ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للدول الأعضاء أن كثيرا من عمليات إدارة التغيير الواردة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي تتناول العمليات التي تعتبر عالية المخاطر فيما يتعلق بمراجعة الحسابات. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر المالية، تم بالفعل الاسترداد الكامل في قضيتين من ثلاث قضايا؛ وفيما يتعلق بالموارد المخصصة في الميزانية للرقابة وإدارة المخاطر، أفادت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل في حدود الميزانية المعتمدة، ودعت المجلس إلى النظر في تقييمه في جميع أنشطة الرقابة، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتقييم، والأنشطة الإدارية.

١٢٥ - وأفاد المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في رده، أن لجنة استعراض البائعين تعمل على ما يرام وأنها سمحت للوكالات بتقاسم المعلومات بشأن البائعين الذين هم موضع شك واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعا لذلك. وأفاد أنه فيما يتعلق بمتابعة التحقيقات ذات الصلة بالموظفين، أفاد أن مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة يقوم بالنظر في القضايا الحساسة، ويتخذ القرارات النهائية بشأن القضايا التأديبية قاض مستقل؛ وأضاف أن مكتب خدمات المشاريع ملتزم بتقاسم المعلومات بشأن العقبات القانونية المصادفة لدى تبادل المعلومات مع الوكالات الشريكة، وملتزم باتخاذ جميع الخطوات التي في متناوله لمتابعة القضايا.

١٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/١٥ بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سادس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢٧ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة المكتب في عام ٢٠١٣ (DP/2014/17)، وعرضت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم الموظف المسؤول لمكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير المكتب لعام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/4) وعرض مدير مكتب الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة. وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالنيابة عن الموظف المسؤول لمكتب الأخلاقيات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/4)، وقدم المدير التنفيذي المؤقت رد الإدارة.

١٢٨ - ورحبت مجموعة من الوفود بتقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووافقت على أن الاضطلاع بمهمة قوية للأخلاقيات يُعد أساسيا للقيام برقابة فعالة. وأثنت هذه الوفود على الدعم القوي المُقدَّم من الإدارات لمكاتب الأخلاقيات التابعة لها، وشجعتها على مواصلة التقيد بالتزامها، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد كافية لمهمة الأخلاقيات. وشددت تلك الوفود على الدور الهام الذي تضطلع به مكاتب الأخلاقيات في إيجاد ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة بالنظر إلى أهمية سياسة عدم التسامح مطلقا مع الفساد، وضرورة إثبات كفاءة وفعالية المنظمات. وشددت تلك الوفود على ضرورة حماية المُبلِّغين عن المخالفات وتشجيعهم، وطلبت من المنظمات وضع (أو تنقيح) السياسات التي تمنع الانتقام من المُبلِّغين عن المخالفات، والنص على فترة تقادم لا تقل عن ستة أشهر يتم خلالها الإبلاغ عن الانتقام. وحثت تلك الوفود المنظمات على توفير التدريب على الأخلاقيات للموظفين على مستوى المقر والمستوى الميداني على السواء، واتخاذ التدابير اللازمة لتتبع فعالية هذه البرامج. وشجعت الوفود كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواءمة سياساتها المتعلقة بالحماية من الانتقام فيما بينها وبينها وبين سائر أعضاء فريق الأخلاقيات بالأمم المتحدة.

١٢٩ - وأثنى أحد الوفود على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنتائج الاستقصاء الذي قام به مكتب أخلاقيات البرنامج الإنمائي والتي تُشير إلى أن الموظفين لا يمتنعون عن الإبلاغ عن سوء السلوك بسبب أي خوف من الانتقام. غير أن الوفد أثار القلق إزاء الدليل الذي يُروى والذي مفاده أن الموظفين غالبا ما لا يتقدمون للإبلاغ عن المخالفات بسبب شعور سائد بأنه لن يتم فعل شيء لتصحيح الأمر، وهو شعور عززه ما يُزعم من عدم اتخاذ أي تدابير مشهودة في حينها و/أو عقابية ضد الموظفين المتورطين في المخالفات. وفي حين أثنى الوفد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهوده الجارية لتصحيح ذلك الشعور، اقترح الوفد أن تضطلع كل منظمة بجهد مماثل لكفالة معالجة أي مخاوف قد تُثني الموظفين عن الإبلاغ عن سوء السلوك معالجة ملائمة.

١٣٠ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء الصندوق أن البرنامج الإنمائي يأخذ تقرير مكتب الأخلاقيات وتوصياته مأخذ الجد. أما فيما يتعلق بمسألة شعور الموظفين الواردة في تقرير مكتب الأخلاقيات، أبلغت المجلس أن ثمة فريقا عاملا بقيادة مكتب الشؤون الإدارية، يتألف من ممثلين رئيسيين من مكتب الدعم القانوني، ومكتب الموارد

البشرية، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات عقد اجتماعا أوليا لمناقشة أسباب المسائل الكامنة وراء هذا الشعور، واتخاذ الخطوات الممكنة المختلفة لتناول قضايا شعور الموظفين بشكل أكثر فعالية واستباقية. وتناول الموظف المسؤول بمكتب أخلاقيات صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمثل مسألة الشعور، وأكد للوفود أن الصندوق يتبع إجراءات قانونية صارمة ويُصدر تعميمات منتظمة للموظفين تُبيِّن الإجراءات التي يتخذها الصندوق بشأن مزاعم سوء السلوك، ويكفل اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة إزاء جميع الأشخاص المعنيين. وأفاد المدير التنفيذي المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا أن المكتب يتناول كل شكوى بجدية، ويُصدر تقارير منتظمة بشأن حالة التحقيقات، ويضطلع بحملة توعية للموظفين بشأن الشواغل ذات الصلة بالأخلاقيات. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميعا إلى أنها ستنظر في مقترحات الوفود الداعية إلى إجراء تحسينات.

١٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٢ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.